الى تفسير الفعل تنزيل المتعدي منزلة اللازم وذا الدليل على قطع النظر عن التعلق بالمفعول
ولا يدل على قطع النظر عن اعتبار عموم لا افراد الفعل وخصوصها حينئذ فلا اعتراض على
كلامه نعم ان المصنف ذكر فيما لا اطلاق وهو في نقله الشارح وحمل كلام السكاكي
على غير ذا الوجه اجاب عليه السؤال الجاها كما مر انه لا اعتداد المذكور في الشرح وكيف لا
فان المعتبر عند ارباب البلاغة كما مر هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة
ومما لا يكون مقصودا له لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب ولهذا قال السكاكي في تمثيل
الخاصية مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته عن العارف بصناعة
الكلام ان يكون مقصودا به نفي الشك ورد الانكار او من تركيب زيد منطلق من ان يكون مجرد القصد
الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب وجه الاختصار مع
فيه فصيحة من المتوهم بان المتكلم اذا لم يكن بليغا لا يلتفت الى ما يفهم من كلامه لانه غير مقصود
له فاذا لم يكن التعميم في افراد الفعل معتبرا في الغرض والمقصود لم يكن مما يعتد به عندهم لا
كمن فيه لا اعتداد ان يقال ان المفيد للعموم في افراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي
وذا الدليل لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل لا اطلاق على التفسير المذكور غاية ما في الباب ان لا
يكون العموم حينئذ مقصودا بنفس الفعل بل به بمعونة المقام وهاهنا بحث وهو
ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب
القرائن اذ افادة التعميم في المفعول مع حذفه يتصور على وجهين احدهما ان يكون هناك
قرينة تدل على تعين مفعول من لوازم على مثال ان يذكر في الكلام لفظ كل احد ثم يقال قد كان
منك ما يؤلم اي كل احد فلا شك ان العموم حينئذ مستفاد من ذلك المقدر ولا دخل للحذف
فيه لمجرد الاختصار والثاني ان يقصد العموم في المفعول ويتوسط بحذفه الى تقديره عاما
وذا الدليل لا يكون هناك قرينة غير الحذف تدل على تعيين عام من العمومات فيتوسط بعدم ذكر
مفعوله الى تقديره عاما بناء على ان تقديره خاصا دون آخر ترجيح لا مرجح وهذا على ان
فللحذف اعني عدم ذكر المفعول اثر يكون لمجرد الاختصار وقد يكون للتعميم مع الاختصار ولما
لم يتميز عند الشارح احد الوجهين من الآخر اشكل عليه الامر والاشكال على التوجيه
فليتأمل

على هذا الوجه من خارج تقديره
عاما ... [illegible]
فلذا حكموا بان حذف المفعول
قد يكون ...

فليتأمل فان دقته اعني ما صاحب المفتاح تحقيق الكلام ان التمييز اعني ان المفعول
هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الآخر وجعل ما يضاف الى احدهما خارجا عن المفعول
غير ملحوظ معه بل هو تابع على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول ملحوظا في الآية لا
المفعول لا دالي بمساواة المعنى فانه لو كان ما تذودان ابلا لهما على سبيل الغرض لكان الترح
ح بافيا على وصاحب المفتاح نظر الى المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضا
فة اليهم وكل واحد منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول لقصور المعنى وهو اذ نظرا وا
ونحو معنى فكان على المصنف ان يذكره بل كان لا احسن يمكن ان يعتذر بان المصنف لم يذ ك
رد الخطابية لا اشتراكهما وما يتعلق به من التأكيد بوجوده اعتمادا على الغاية فاصنو
واما انه لم يعم بحيث لم يتناول الانشاء فلانه في مباحث الخبر كما اعتذر عنه الشارح
في ترك بعض اسباب التقديم ويعلم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى
بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف الخ لا يلتبس عليك ان كل
تاكيد على تاكيد ليس بتخصيص وقصر فان قولك ان زيدا القائم فيه تاكيد على تاكيد ولا
تخصيص اصلا بل القصر تاكيد على تاكيد بوجه مخصوص كما في قولك جاءني زيد لا عمرو في
كون زيد اثبته اذا افرد المعنى متفرقا في جزء الكلام فكذا زيد اثبته فالمعنى متعلق
بزيد على وجه الاختصاص فان جعل المعنى المتعلق بعمرو ايضا متعلقا به على وجه الاختصاص
ظهر كونه اذكر في افادة الاختصاص من ابدال النفي وان لم تجعل المعنى متعلقا بالضمير على
وجه الاختصاص اذ لا مقتضى لذلك في نفسه كما زعمنا انه تاكيد وانه لا كذلك في افادة الاختصا ص
ص بل في تعلق الفعل بزيد اللهم الا ان يقال معنى الاختصاص اثبات التعلق له ونفيه عن
غيره والتكرير بذكر الجزء اولا ثم فيه مؤكد في الجملة بتاكيد جزئه ولم يعتبر في
التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول فان قيل
لا يكون المعنى حينئذ غير المعنى قلنا نعم ولا محذور فيه بل هو متحد معه نوعا وان
خالفه بحسب التفسير بحسب الاتحاد النوعي والعكس بحسب التغاير الشخصي لا كون
في الكلام فيه ما يدل عليه احرى اثر [illegible] على ان في كم التعقيب بنقل العبارة